



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

أنظمة الحكم الديمقراطي

دراسة مقارنة بين نظامي الحكم البرلماني والرئاسي

هشام قدرى أحمد

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

تتعدد صور الأنظمة السياسيّة في ظل الديمقراطيات النيابيّة الحديثة، لكن يبقى النظام البرلماني وكذلك النظام الرئاسي من أشهر هذه الأنظمة السياسيّة وأوسعها انتشاراً، سواءً في الديمقراطيات الغربيّة (الولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا) أو في دول العالم الثالث. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذين النظامين، من خلال التعريف بكل نظام ونشأته، وإبراز أهم الدعائم والخصائص التي تميزه، سيّما من ناحية العلاقة القائمة بين السُلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة وطبيعة الفصل بينهما (فصلاً شديداً أو مرناً)، ومن ثمّ المقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي من خلال استخلاص أوجه الاختلاف والتباين بينهما.

مقدمة:

يُشكل النظام السياسي، بما ينطوي عليه من سُلطات وتفاعلات بين مكوناته ومؤسساته، أهم ركائز البنيان السياسي للدولة بمفهومها الحديث. وتتعد صور الحكومات والأنظمة السياسيّة الديمقراطية تبعاً لتعدد واختلاف البيئات الجغرافيّة والثقافيّة والاجتماعيّة لكل دولة والتطورات التاريخيّة والسياسيّة التي مرت بها. وبينما تُقسم الأنظمة السياسيّة استناداً إلى طريقة اختيار الحاكم إلى أنظمة ملكيّة وأخرى جمهوريّة، وإلى أنظمة ديمقراطيّة وأخرى ديكتاتوريّة تبعاً لتوزيع أو تركيز السُلطة، فإنّ ثمة تصنيف آخر يستند إلى معيار الفصل بين السُلطات، وهو الذي نادى به المفكر الفرنسي الشهير «مونتسكيو Montesquieu» في القرن الثامن عشر، وبات من أهم ركائز نظام الحكم الديمقراطي.

فإذا كانت العلاقة بين السُلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة- استناداً إلى معيار الفصل بين السُلطات- أي تقوم على الفصل المرن أو المعتدل بين السُلطتين، فإننا بصدد نظام

برلماني، أما إذا كان الفصل بين السلطتين فصلاً تاماً أو شديداً، فنحن بصدد نظام آخر، يطلق عليه النظام الرئاسي... وهكذا بالنسبة للأنظمة السياسيّة الأخرى (النظام نصف الرئاسي، ونظام حكومة الجمعية).

ويستند كل نظام سياسي إلى مجموعةٍ من الخصائص والركائز الأساسيّة التي تميزه عن غيره، وبالرغم من وجود خصائص عامة وعريضة لكل نظام، إلا أنّ طبيعة وآليات عمل هذا النظام قد تختلف من دولةٍ إلى أخرى من ناحية الممارسة العمليّة، كنتيجةٍ لاختلاف قواعد الدستور وطبيعة التفاعلات السياسيّة والاجتماعيّة لكل دولة. فالنظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكيّة يختلف عن النظام الرئاسي المعمول به في تركيا¹، كما أنّ النظام البرلماني في المملكة المتحدة يختلف عنه في الهند أو إثيوبيا، وهكذا.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف هذا البحث في المقارنة بين النظامين البرلماني الرئاسي، من خلال استيضاح الخصائص والركائز المُميزة لكل نظام على حدة، ومن ثم الوقوف على أوجه الاختلاف والتباين بينهما.

أسئلة البحث:

يُثير هذا البحث عددًا من الأسئلة، من أهمها:

- 1- ما أهم الخصائص المُميزة للنظام النيابي البرلماني؟
- 2- ما أهم الركائز التي يستند عليها النظام النيابي الرئاسي؟
- 3- ما أوجه الاختلاف بين النظامين البرلماني والرئاسي؟

1. ظلت تركيا تأخذ بالنظام النيابي البرلماني منذ تأسيسها كجمهورية عام 1923 حتى عام 2017، وهو التاريخ الذي شهد اجراء استفتاء شعبي، أفضى إلى إقرار التعديلات الدستوريّة التي قضت بالتحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج المقارن، وهو لا شك أكثر مناهج البحث شيوعاً في حقل العلوم السياسيّة بصفة عامة، وتخصص النظم السياسيّة على وجه خاص، بحيث إنّ معظم الدراسات التي تنتمي إلى هذا التخصص باتت تعرف بالسياسات المُقارنة. ويقوم المنهج المُقارن على المُقايسة أو المُقارنة بين ظاهرتين أو بين نظامين سياسيين، أو مؤسستين في نظام سياسي واحد، أو بين مؤسستين تنتميان إلى نظامين سياسيين مختلفين، من خلال الوصف والتفسير والتحليل ومن ثم استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر السياسيّة محل الدراسة.

المحور الأول: نظام الحكم البرلماني

يعد النظام البرلماني أحد أنواع الأنظمة السياسيّة النيابيّة، يقوم على مبدأ التوازن والتعاون بين السُلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة. وتعود نشأة النظام النيابي وتطوره إلى المملكة المتحدة، حيث تبلورت خصائص هذا النظام وترسخت تاريخياً في هذا البلد، ثم أخذت به الكثير من الدول الأخرى في أوروبا وخارجها.

ولقد أصبحت الأنظمة البرلمانيّة منتشرةً على نحو متزايد في أوروبا في الفترة التالية لنهاية الحرب العالميّة الأولى، والتي فرضتها جزئياً، الدول المنتصرة- ولاسيما فرنسا وبريطانيا- على الدول المهزومة، وأبرزها جمهورية فايمار الألمانيّة وجمهورية النمسا الجديدة²، التي تشكلت في أعقاب تفكك إمبراطورية النمسا- المجر.

ويتميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة السياسيّة الأخرى بعدة خصائص، من أهمها، ثنائية السُلطة التنفيذية، والتعاون بين السُلطات، وبتناول فيما يلي هذه الخصائص بشيء من الإيجاز.

2. Cornelia Ilie, European Parliaments under Scrutiny: Discourse strategies and interaction Scrutiny, John Benjamins Publishing, 2010, p. 59.

1 - ثنائية السُلطة التنفيذية

والمقصود بثنائية أو ازدواجية السُلطة التنفيذية وجود شخصين على رأس هذه السُلطة، الأول هو رئيس الدولة، والذي تنتقل إليه السُلطة إما عن طريق الوراثة، كما في الدول الملكيّة، أو عن طريق الانتخاب كما في الأنظمة الجمهوريّة. أما الشخص الآخر فيتمثل في منصب رئيس الوزراء، والذي غالبًا ما يكون زعيمًا لحزب الأغلبية في البرلمان.

ولا يباشر رئيس الدولة في النظام البرلماني سُلطات فعليّة، وإنما يتمتع بسُلطات اسمية فقط، ولذلك لا يجوز أن يعمل رئيس الدولة منفردًا، وإنما يباشر مهام السُلطة من خلال وزرائه، وأهم الاختصاصات الاسمية التي يباشرها الرئيس في الأنظمة البرلمانيّة تكليف زعيم حزب الأغلبية في البرلمان بتشكيل الحكومة، وفي حال لم يحقق أي حزب الأغلبية داخل البرلمان، يجوز للرئيس أن يختار الشخص المكلف لتشكيل الوزارة بشيءٍ من الحرية، مع الأخذ في الاعتبار وجهة نظر الكتل البرلمانيّة التي لها وزن سياسي داخل البرلمان.³

وبالتالي يمكن القول إنّ دور رئيس الدولة في ممارسة السُلطة في ظل الديمقراطيات البرلمانيّة هو دور ضعيف، ومرد هذا الضعف يعود بالأساس إلى عدم اضطلاعها بأدوارٍ سياسيّة تنفيذيّة، كما لا يسعه الاعتراض على القرارات التي تتخذها الحكومة.

أما رئيس الحكومة، والذي تتركز في يده معظم السُلطات، فعادة ما يكون هو رئيس الحزب السياسي الذي يحظى بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، فعادة فوز حزب العمال البريطاني بثلاثي مقاعد مجلس العموم خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت مطلع يوليو 2024، كلّف ملك بريطانيا «تشارلز الثالث Charles III» زعيم الحزب «كير ستارمر Keir Starmer» بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة.

3. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، الطبعة الثالثة (بغداد، المكتبة القانونية، 2010م)، ص-67 68.

ويُلاحظ أنه في معظم الأنظمة البرلمانية يملك رئيس الحكومة في الوقت نفسه مقعداً في المجلس التشريعي الأدنى، ولكن في حال لم يتمكن أي حزب سياسي من الفوز بالأغلبية التشريعية، فعادة ما يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة ائتلافية، ونتيجة لذلك يكون رئيس الحكومة من الحزب الأكبر، بينما أعضاء مجلس الوزراء من الأحزاب الأخرى الائتلافية⁴.

ويترتب على عدم تمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني بسُلطاتٍ فعليةٍ مبدأ هام، وهو أن رئيس الدولة لا يتحمل المسؤولية السياسية عن أفعاله، إذ يتم التوقيع على جميع مراسيم وقرارات رئيس الدولة من قبل رئيس الوزراء، أو الوزير المعني، الذي يتحمل بالتالي المسؤولية الكاملة عن تلك القرارات⁵. أما من حيث المسؤولية الجنائية، فنجد أنه في الدول الملكية لا تقع أية مسؤولية جنائية على الملك، استناداً إلى قاعدة أن الملك لا يخطئ، في حين أن رئيس الدولة يُسأل جنائياً عن جرائمه في ظل الدول البرلمانية الجمهورية⁶.

2 - الفصل المرن بين السُلطات

يتميز النظام البرلماني بأنه يستند إلى الفصل المرن أو النسبي بين السُلطات، والذي يسمح بنوع من التداخل، سيما بين السُلطين التشريعية والتنفيذية.

ومن أهم مظاهر مرونة الفصل بين السُلطات والتعاون بينها في ظل النظام البرلماني، الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، إذ يحق للوزراء بحكم عضويتهم في البرلمان حق

4. باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي (دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م)، ص187.

5. Elliot Bulmer, Non-Executive Presidents in Parliamentary Democracies, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Second edition, Stockholm, 2017, p. 24.

6. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية - أسس التنظيم السياسي: الدولة - الحكومة - الحقوق والحريات العامة (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م)، ص-291 292.

حضور جلساته والمشاركة في مناقشة مشروعات القوانين التي تُعرض عليه، كما يحق لهم الدفاع عن سياسة الحكومة أمام البرلمان⁷، وأيضاً المشاركة في إقرار الميزانية العامة للدولة، ودعوة البرلمان إلى الانعقاد. ولعل ذلك هو أهم ما يُميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي الذي لا يسمح، كما سنرى، بالجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، كونه يقوم على مبدأ الفصل التام بين السُّلطات.

3 - التوازن بين السُّلطين التشريعيَّة والتنفيذية

ترتكز طبيعة عمل النظام البرلماني على مبدأ جوهري يتمثل في تحقيق التوازن بين السُّلطات، وبخاصة السُّلطين التشريعيَّة (البرلمان) والتنفيذية (الوزارة)، ويهدف هذا التوازن، من ناحية، إلى الحيولة دون هيمنة إحدى السُّلطين على الأخرى، ومن ناحية ثانية إلى عدم تجاوز إحدهما لاختصاصاتها في مُقابل اختصاصات السُّلطة الأخرى بما قد يُفضي إلى التصادم بين السُّلطين. ويتحقق هذا التوازن من خلال عدة مظاهر، من أهمها الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، وكذلك الرقابة المُتبادلة بين السُّلطين التنفيذيَّة والتشريعيَّة.

حيث تباشر السُّلطة التشريعيَّة في ظل النظام البرلماني دوراً رقابياً على مهام السلطة التنفيذية، إعمالاً لمبدأ التوازن والتعاون بين السُّلطين، وتتحقق هذه الرقابة من خلال بعض الوسائل الدستوريَّة، نذكر منها ما يلي:

أ- السُّؤال: ويُقصد به الاستفسار والاستيضاح الذي يطلبه أحد أعضاء البرلمان من أحد الوزراء بشأن مسألة أو قضية معينة، والسُّؤال، بهذا المعنى، هو علاقة ثنائية بين

7. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م)، ص-381 382.

الوزير وعضو البرلمان لا يتدخل فيها عضو آخر من أعضاء البرلمان⁸.

ب- الاستجواب: ويُقصد به مُحاسبة أحد الوزراء أو الوزارة بأكملها في قضية معينة، ويؤدي الاستجواب إلى مناقشة عامة يعقبها اتخاذ قرار من جانب البرلمان في موضوع الاستجواب⁹. ويختلف الاستجواب عن السؤال في أنه ليس علاقةً مُحددة بين عضو البرلمان وأحد الوزراء، بل يجوز لكافة أعضاء البرلمان الاشتراك فيه، وبالتالي فهو أكثر خطورة من السؤال¹⁰.

ج- التحقيق البرلماني: يحق للبرلمان تشكيل لجان خاصة من بين أعضائه، للوقوف على أوجه القصور على أداء الجهاز الحكومي فيما يتعلق بالنواحي الإدارية أو المالية أو السياسية، ولا يمارس البرلمان، عادةً، سلطة التحقيق بكامل هيئته، بل يعهد إلى لجانه للقيام بهذه المهمة¹¹.

د- المسؤولية السياسية للوزارة: تعد الوزارة مسئولةً سياسياً أمام البرلمان في النظم السياسية البرلمانية. ويرى البعض أنّ المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان هي التي ترحج كفة السلطة التشريعية في النظام البرلماني على السلطة التنفيذية.

وقد تكون هذه المسؤولية السياسية جماعية، بمعنى أنّ الوزارة تكون مسئولةً عن مجمل سياستها العامة أمام البرلمان، وفي حال أعترض هذا الأخير على تلك السياسة، فهذا يعني استقالة الحكومة أو سحب الثقة منها، وقد تكون المسؤولية السياسية فرديةً، تتعلق بمسؤولية وزير بعينه عن تصرفاته، وبالتالي فإنّ سحب الثقة منه يُحتم عليه الاستقالة¹².

8. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص383.

9. حميد حنون خالد، مرجع سابق، ص70.

10. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، الطبعة الثانية (الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص384.

11. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1969م)، ص-926 927.

12. عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص295.

وفي مُقابل ذلك، فإنَّ للحكومة من جانبها الحق في حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، ويعد هذا الحل من أهم ركائز النظام البرلماني وبدونه لا يكون هناك نظام برلماني سليم، فهو الأداة التي تحمي الوزراء من أن يصبحوا مُجرد أدوات تخضع للبرلمان¹³. وفي هذا الصدد نجد أنَّ معظم الدساتير في النظم البرلمانية تُعطي لرئيس الحكومة الحق في أن يطلب إلى رئيس الدولة حل البرلمان، ويتوقف قبول رئيس الدولة أو رفضه لهذا الإجراء على قوة المُبررات والدوافع التي تتذرع بها الحكومة لحل البرلمان، وعلى مدى ما تتمتع به هذه الحكومة من نفوذ حزبي¹⁴.

المحور الثاني: نظام الحكم الرئاسي

تعود نشأة النظام الرئاسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع الإعلان عن دستورها الصادر عام 1787، ولذلك تعد الولايات المتحدة النموذج أو المثال التقليدي عند الحديث عن النظام النيابي الرئاسي، ويُلاحظ أنَّ عديدًا من الدول في أمريكا اللاتينية قد تأثرت بالنموذج الأمريكي في الحكم، فأخذت بالنظام الرئاسي في دساتيرها الوطنية.

يُعرف النظام الرئاسي بأنه النظام السياسي الذي يجمع فيه رئيس الدولة بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة كي يمارس اختصاصات السُلطة التنفيذية بنفسه أو عن طريق من يختارهم لذلك¹⁵. كما يعرفه الرئيس الأمريكي الأسبق «وودرو ويلسون Woodrow Wilson»¹⁶ أنه «النظام الذي يتقرر بموجبه الرجحان في ميزان السُلطات لصالح الرئيس،

13. خليل عبد المنعم خليل، حل البرلمان بين النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية للنظم السياسية العربية مقارنة بالنماذج التقليدية المستقرة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م)، ص62.

14. جمال سلامة علي، النظم السياسية والحكومات (القاهرة، دار النهضة العربية، 2021م)، ص210.

15. حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي «دراسة مقارنة» (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م)، ص281.

16. هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، تقلد منصبه في الفترة من 1913 إلى 1921، ويُعزى إليه الدور الأكبر في إنشاء عصبة الأمم، كأول منظمة ذات طابع علمي، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبالتالي يوصف النظام الأمريكي بأنه رئاسي لأن ميزان السلطات فيه يميل لصالح الرئيس على حساب سلطة الكونجرس»¹⁷.

على ضوء التعريفات السابقة للنظام الرئاسي، نلاحظ أنه، كما النظام البرلماني، يركز على عددٍ من الدعائم أو الخصائص التي تميزه عما عداه من الأنظمة السياسيّة الأخرى، ومن أهم هذه الركائز ما يلي:

1- الفصل الشديد بين السلطات

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل الشديد أو الجامد بين السلطات الثلاث؛ التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث تستقل كل سلطة بممارسة وظائفها ومهامها دون تدخل من السلطات الأخرى.

وتتجلى مظاهر هذا الفصل في عدة نواح، من أهمها أنه لا يجوز الجمع بين منصب وزاري وعضوية البرلمان، وليس للوزراء حضور جلسات البرلمان بهذه الصفة، بالإضافة إلى حق الرئيس في تعيين وزرائه أو اقالتهم دون تدخل من البرلمان، وليس للبرلمان مُحاسبة الوزراء عن طريق استجوابهم أو توجيه الأسئلة لهم¹⁸.

ومن المظاهر الأخرى للفصل الشديد بين السلطات أنّ السلطة التنفيذية لا تملك الحق في دعوة البرلمان إلى الانعقاد أو فض دوراته، باستثناء الدورات غير العادية والتي يجوز فيها لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الانعقاد، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية حل البرلمان، وليس بمقدور السلطة التنفيذية اقتراح القوانين أو الاشتراك في مناقشتها بأي وجه¹⁹.

17. المرجع السابق، ص 283.

18. عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 280.

19. حازم صادق، مرجع سابق، ص 297.

2 - أحادية السُلطة التنفيذية

يتميز النظام الرئاسي بعدم وجود رئيسٍ للوزراء أو مجلسٍ للوزراء، فرئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب يتولى رئاسة السُلطة التنفيذية، ويكون في نفس الوقت رئيسًا للحكومة، ويقوم باختيار وزرائه وهو المسئول وحده عن تعيينهم أو إقالتهم من مناصبهم²⁰. وتعكس هذه الخصيصة، من ناحية، حجم السُلطة والقوة التي يتمتع بها رئيس الدولة في ظل النظام الرئاسي، فله كلمة الفصل في اتخاذ القرارات دون الالتفات إلى آراء وزرائه أو موظفيه الذين يخضعون لنفوذه وإرادته، ومن ناحيةٍ أخرى تعكس حجم المسئولية المُلقاة على عاتقه، كونه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في آنٍ واحد.

وبالتالي، يمكن القول إنَّ النظام الرئاسي، وعلى عكس النظام البرلماني، يتمتع بوجود رئيس تنفيذي قوي ومُستقل يحظى بسُلطاتٍ واسعةٍ تتعلق بالشؤون الداخليَّة أو السياسة الخارجيَّة، ويعتمد استقلال الرئيس عن المجلس التشريعي على انتخابه من قبل الأشخاص الذين يكون مسؤولاً أمامهم بشكلٍ مُباشر وليس أمام المجلس التشريعي، كما هو الحال في النظام البرلماني، علاوةً على ذلك، يمنح الدستور صلاحيات قوية للرئيس التنفيذي في النظام الرئاسي²¹ على غرار السُلطات الواسعة التي يمنحها دستور الولايات المتحدة للرئيس الأمريكي.

20. طه حميد العنبيكي، النظم السياسيَّة والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقاتها (بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013م)، ص-269 270.

21. John Patrick, Understanding Democracy, A Hip Pocket Guide, Available on: https://www.annenbergclassroom.org/glossary_term/presidential-system

3 - التعاون بين السلطات

على الرغم من الفصل الشديد بين السلطات في الديمقراطيات الرئاسية، كما أشرنا، إلا أن هذا الفصل لا يحول، من الناحية العملية أو الدستورية، دون وجود أوجه للتعاون والتداخل بين السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، على نحو ما يمكن ملاحظته في النظام الرئاسي للولايات المتحدة.

فقد منح الدستور الأمريكي رئيس الدولة «حق الاعتراض التوقيفي» على القوانين الصادرة عن الكونجرس، كما منحه الدستور أيضاً الحق في توجيه رسالة شفوية إلى الكونجرس بهدف لفت انتباهه إلى مسألة معينة، فضلاً عن أن نائب الرئيس الأمريكي يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ²² في الوقت نفسه²³. في المقابل، ينبغي للرئيس الأمريكي الحصول على موافقة الكونجرس عند تعيين الوزراء وكبار الموظفين في البيت الأبيض، كما يتعين أيضاً الحصول على موافقة الكونجرس فيما يتعلق بإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو إقرار الموازنة العامة للدولة.

ومن مظاهر هذا التعاون أيضاً في النظام الأمريكي أن لرئيس الدولة سلطة العفو وهي إحدى وظائف السلطة القضائية، وحق الرئيس في توجيه الكونجرس لاتخاذ إجراءات معينة وهي وظيفة السلطة التشريعية، وفي المقابل يتمتع الكونجرس بسلطة العزل والادانة وهي وظيفة السلطة القضائية، وعلى الجانب الآخر تخول للمحاكم الأمريكية سلطة اتخاذ قرارات للتطبيق العام، وهي وظيفة مناعة بالكونجرس²⁴.

22. لكن ليس له حق التصويت إلا إذا تعادلت كفة الأصوات داخل المجلس.

23. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مرجع سابق، ص-370 371.

24. جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص310.

المحور الثالث: أوجه الاختلاف بين النظامين البرلماني والرئاسي

على ضوء ما سبق، يمكن إجمال أهم أوجه التباين والاختلاف بين النظام البرلماني والرئاسي في النقاط التالية:

■ تعود نشأة النظام النيابي البرلماني إلى بريطانيا، حيث تطوّر فيها واستمد أصوله وقواعده التي تُميزه نتيجة للظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها هذه الدولة، فيما ترتبط نشأة النظام الرئاسي بالولايات المتحدة الأمريكية مع إقرار دستور 1787، ومنها انتقل إلى دول أخرى وبخاصة في دول أمريكا الجنوبية التي اتبعت في دساتيرها الوطنية النظام السياسي الأمريكي.

■ لا يطبق النظام الرئاسي إلا في الدول ذات النظم الجمهوريّة، حيث إنّ الرئيس يتم انتخابه من قبل الشعب إما عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر، بينما العمل بالنظام البرلماني في الدول الملكيّة أو الجمهوريّة على حد سواء.

■ من أهم ركائز النظام البرلماني ثنائية السُلطة التنفيذية، بمعنى وجود رئيسين للسُلطة التنفيذية، أحدهما رئيس الدولة والآخر رئيس الوزراء، بينما في ظل النظام الرئاسي لا يوجد منصب رئيس الوزراء، حيث يجمع رئيس الجمهورية بين صفتي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء في الوقت نفسه.

■ يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل الجامد أو الشديد بين السُلطات، في حين أنّ الفصل بين السلطات في ظل النظام البرلماني مرناً ونسبياً.

■ تتركز السُلطة التنفيذية في ظل الديمقراطيات الرئاسيّة بيد رئيس الجمهورية الذي يُشترط انتخابه من قبل الشعب، سواءً عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر، بينما لا يتمتع رئيس الدولة في الديمقراطيات النيابيّة بأية سُلطات فعلية أو تنفيذيّة، ويتم

اختياره عن طريق الانتخاب (كالرئيس الألماني)، وقد يكون ملكاً يؤول إليه الحكم بالوراثة (كما هو الحال في بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا).

■ تمارس السلطان التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني دوراً رقابياً تجاه بعضها البعض، بهدف تحقيق نوع من التوازن بينهما، ويتحقق ذلك من خلال المسؤولية السياسية للوزارة في مقابل حق الحكومة في حل البرلمان. في حين لا توجد في ظل النظام الرئاسي مسؤولية للوزراء أمام البرلمان، فهم مسئولون أمام رئيس الدولة وحده، كما لا يمكن للبرلمان مساءلة رئيس الدولة كونه غير مسئول سياسياً أمامه، وفي المقابل لا يمكن لرئيس الدولة حل البرلمان أو الدعوة إلى إجراء انتخاباتٍ تشريعيةٍ مبكرة.

■ لا يتم إجراء الانتخابات التشريعية في ظل النظام الرئاسي إلا بعد انقضاء المدة الدستورية للبرلمان، إلا أنه يمكن إجراء انتخاباتٍ مبكرة، أي قبل انقضاء المدة الدستورية، في ظل النظام البرلماني وذلك على خلفية حل البرلمان. من ناحيةٍ أخرى، نجد أنّ رئيس الوزراء في النظم البرلمانية غير مقيد في منصبه بمدةٍ زمنيةٍ محددة، وذلك على النقيض من الأنظمة الرئاسية، حيث إنّ رئيس الدولة مقيد بمدةٍ زمنيةٍ يحددها الدستور، غالباً ما تمتد لفترتين رئاسيتين كحد أقصى.

■ رئيس الدولة في ظل النظم البرلمانية غير مسئول سياسياً أو جنائياً، وذلك في حالة الدول الملكية، إعمالاً لقاعدة أنّ الملك لا يخطئ، بينما يكون غير مسئول سياسياً لكنه مسئول جنائياً في الأنظمة الجمهورية. أما في النظم الرئاسية فرئيس الجمهورية غير مسئول سياسياً، لكنه قد يُسأل جنائياً عند ارتكابه جرماً خطيراً كالخيانة العظمى.

■ يتم انتخاب رئيس الدولة في ظل النظام الرئاسي بصورةٍ مستقلةٍ أو منفصلةٍ عن انتخابات الهيئة التشريعية، في حين أنّ انتخاب رئيس الحكومة في النظام البرلماني هو

المُحصلة أو النتيجة للانتخابات التشريعية، باعتباره رئيسًا للحزب السياسي الفائز بأغلبية المقاعد البرلمانية.

■ استنادًا إلى مبدأ الفصل المرن بين السلطات المعمول به في النظام البرلماني، يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، في حين لا يسمح النظام الرئاسي بالجمع بين عضوية البرلمان وأي منصب آخر في السلطة التنفيذية، وذلك تحقيقًا لمبدأ الفصل الجامد بين السلطات.

■ من أهم الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي (الولايات المتحدة، والمكسيك) في أمريكا الشمالية، (البرازيل، والأرجنتين) في أمريكا الجنوبية، (تركيا، وإيران) في الشرق الأوسط، (نيجيريا) في إفريقيا. أما النظام البرلماني فيسود في كثير من الدول، منها دول ملكية مثل (المملكة المتحدة، إسبانيا، بلجيكا، واليابان) ودول ذات أنظمة جمهورية، مثل (ألمانيا، إيطاليا، إثيوبيا، والهند).

خاتمة

يتضح مما تقدم، أنّ نشأة النظام البرلماني وتطوره يرتبطان بالمملكة المتحدة التي توصف بأنها مهد هذا النظام ومنبته، وأنّ ثمة مجموعة من الخصائص تُميز النظام البرلماني عن غيره، أهمها ثنائية السلطة التنفيذية، والتي تتجسد في وجود رئيس للدولة غير مسئول سياسيًا ويتمتع بسلطات شكلية وصورية، بجانب رئيس الحكومة الذي تتركز في يده السلطة الفعلية ويكون مسئولاً مع وزراء حكومته أمام البرلمان. كما يتميز النظام البرلماني بالفصل المرن بين السلطات والذي يسمح بالتداخل بين مهام السلطين التشريعية والتنفيذية، ويتجلى ذلك في الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة في آن واحد، وحق الوزراء في التحدث أمام البرلمان واقتراح القوانين، بالإضافة إلى خصيصية أخرى، تتمثل في تحقيق

التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن مظاهر هذا التوازن الدور الرقابي للهيئة التشريعية على السلطة التنفيذية من خلال استجواب أو توجيه السؤال إلى الوزارة أو أحد أعضائها بشأن قضية أو مسألة معينة، أو من خلال سحب الثقة من الحكومة، وفي المقابل يحق للحكومة حل البرلمان، وبالتالي فإن لكل سلطة سيفها الخاص في مواجهة سيف السلطة الأخرى.

على الجانب الآخر، نجد أن النظام الرئاسي نشأ وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تعريفه بأنه النظام الذي تُرجح فيه كفة السلطة التنفيذية، ممثلةً في شخص رئيس الدولة ووزرائه، على السلطة التشريعية في ميزان السلطات. ويقوم النظام الرئاسي على عددٍ من الركائز الأساسية، والتي من أهمها: أن رئيس الجمهورية يجمع بين صفتي رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في آنٍ واحد، فيما يعرف بأحادية السلطة التنفيذية، الأمر الذي يعكس قوة ونفوذ الرئيس الذي يتم انتخابه عن طريق الشعب ولا يُسئل سياسياً أمام البرلمان، إلى جانب قاعدة الفصل الشديد بين السلطات الثلاث، ويهدف هذا الفصل إلى ضمان ألا تجور إحدى السلطات على السلطتين الأخرين، وبالتالي لا يسمح النظام الرئاسي بالجمع بين عضوية البرلمان والسلطة التنفيذية، كما لا يسمح للرئيس بحل البرلمان. إلا أن الفصل الشديد بين السلطات في ظل النظام الرئاسي لا يمنع من تحقيق التعاون والتوازن بينها، ويتجسد هذا التوازن في بعض الحالات التي تتدخل بمقتضاها كل سلطة في شؤون واختصاصات السلطتين الأخرين، إعمالاً لقاعدة أن السلطة تحد السلطة وتوقفها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. باتريك هـ. أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م.
2. جمال سلامة علي، النظم السياسية والحكومات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021م.
3. حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي «دراسة مقارنة»، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م.
4. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، الطبعة الثالثة، بغداد، المكتبة القانونية، 2010م.
5. خليل عبد المنعم خليل، حل البرلمان بين النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية للنظم السياسية العربية مقارنة بالنماذج التقليدية المستقرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م.
6. طه حميد العنبي، النظم السياسيّة والدستورية المعاصرة، أسسها وتطبيقاتها، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013م.
7. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي: الدولة- الحكومة- الحقوق والحريات العامة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م.
8. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، بيروت، دار النهضة العربية

للطباعة والنشر، 1969م.

9. نعمان أحمد الخطيب، *الوجيز في النظم السياسيّة*، الطبعة الثانية، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

10. نعمان أحمد الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، الطبعة السابعة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Cornelia Ilie, *European Parliaments under Scrutiny: Discourse strategies and interaction* Scrutiny, John Benjamins Publishing, 2010.
2. Elliot Bulmer, *Non-Executive Presidents in Parliamentary Democracies*, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Second edition, Stockholm, 2017.
3. John Patrick, *Understanding Democracy, A Hip Pocket Guide*, Available on: https://www.annenberglclassroom.org/glossary_term/presidential-system

هوية البحث

اسم الباحث: هشام قدرى أحمد - كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس

عنوان البحث: أنظمة الحكم الديمقراطي .. دراسة مقارنة بين نظامي الحكم البرلماني والرئاسي

تأريخ النشر: تشرين الثاني - نوفمبر 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org